مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 10 – العدد: 02 (2019)، ص: 235-246
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- الواقع والمتطلبات -

Promotion of Foreign Direct Investment in Algeria
- Reality and Requirements -

جلابة علي[1]♦، لرباع الهادي[2]
[1] جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، djellaba.ali@gmail.com
[2] جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، larbaahadi@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019-01-14 تاريخ القبول: 2019-09-29 تاريخ النشر: 2019-12-23

ملخص:

يعتبر الترويج لفرص الإستثمار البوابة الحقيقية للوصول إلى الشرائح المستهدفة من المستثمرين، فلا يمكن جذب رؤوس أموال مستثمرة أجنبية ما لم تكن هناك آلية واضحة يتم عبرها التعريف بطبيعة مناخ الإستثمار، لذا تأتي هذه الدراسة لإبراز المفاهيم الأساسية لهذا النوع من الترويج والوقوف على مدى تأثيره على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر قامت بسياسات ترويجية ضمن الإصلاحات الإقتصادية المتعاقبة، كان لها تأثير على تطور حجم الإستثمار الأجنبي الوارد، ولكن يبقى هذا الحجم غير كافي مقارنة بالإمكانيات الكبيرة المتاحة في هذا المجال، أين تم إقتراح أهم المتطلبات الواجب توفرها لقيام جهاز الترويج للاستثمار بدوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

كلمات مفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر؛ الترويج للاستثمار؛ الإصلاحات الإقتصادية.

تصنيف JEL : F21، F13.

Abstract:

The promotion of investment opportunities is the real gateway to reach the target groups of investors, so it is not possible to attract foreign invested capital unless there is a clear mechanism through which the definition of the nature of the investment climate; This study is intended to highlight the basic concepts of this type of industry and to determine its impact on the flow of foreign direct investment in Algeria.

The study concluded that Algeria has implemented promotional policies within economic reforms that have had a positive impact on the development of foreign direct investment. However, this size remains insufficient compared to the large potential available in this field, Therefore, a set of requirements should be proposed for the promotion apparatus to attract foreign direct investment to Algeria.

Keywords: Foreign direct investment; promotion of investment; economic reforms.

JEL Classification: F21, F13.

♦المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ليس من قبيل المبالغة القول أن الضبابية والتحديات هي ابرز الصفات السائدة على الساحة الاقتصادية الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، فقد ازدادت معدلات عدم اليقين بشأن الأوضاع المالية المستقبلية والفرص الاستثمارية المتاحة وتراجعت الاستثمارات الأجنبية في العالم مقارنة بالسنوات السابقة، وفي ظل هذه التطورات والمخاوف تصاعدت حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية على السواء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للنمو الاقتصادي وإتاحة المزيد من فرص العمل ولتثبيت استدامة التنمية الصناعية.

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أيضا أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة العديد من المزايا، إذ يلعب دورا مهما في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، أهمها مشكلة البطالة و المساهمة في تنمية قطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة وقطاعات أخرى تعتمد في نجاحها بصورة كبيرة على نجاح المشاريع الاستثمارية، و لهذا تلجأ الدول إلى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة..

بما أن الجزائر تعد من الدول النامية التي تبحث عن تنمية حقيقية فهي تسعى جاهدة للانتقال من مصاف الأطراف إلى أشباه الأطراف خاصة بعد إدراك الحكومة الجزائرية بأهمية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مسار التنمية، قامت بعدة إصلاحات إقتصادية في هذا الصدد في إشارات واضحة ومشجعة لدخول الرأسمال الأجنبي.

1.1 إشكالية الدراسة:

كنتيجة لسعي الجزائر إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح المجال للمستثمرين الأجانب، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل الجوهري الآتي: **ما مدى تأثير صناعة الترويج للاستثمار (من خلال الإصلاحات الإقتصادية) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.**

2.1 فرضية الدراسة:

- ساهمت السياسات الترويجية التي اعتمدتها الجزائر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في زيادة نسبية في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
- من أجل نجاح صناعة الترويج للاستثمار تحتاج الجزائر إلى توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبيان أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للبلد المضيف؛
- إبراز المفاهيم الأساسية لصناعة الترويج للاستثمار، وكذا دورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- تسليط الضوء على أهم السياسات الترويجية التي اتبعتها الجزائر من خلال الإصلاحات الإقتصادية المتعاقبة؛
- الكشف عن أثر السياسات الترويجية في الجزائر على حجم الإستثمار الأجنبي الوارد؛
- تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أخذها بعين الإعتبار كمتطلبات أساسية لصناعة الترويج للاستثمار وجذب الإستثمار.

4.1 المنهج المستخدم في الدراسة:

إعتمدت الدراسة على الموائمة بين المنهجية الاستنباطية والمنهجية الاستقرائية في التحليل للوصول إلى النتائج المطلوبة، أما أسلوب التحليل فقد تم إعتماد المنهج الوصفي في تحديد مدى تأثير الترويج على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، كذلك إعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي بتحليل البيانات.

5.1 محاور الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى محاور رئيسية:

- الإستثمار الأجنبي المباشر- ماهيته وأهميته؛
- مفاهيم أساسية حول الترويج للاستثمار؛
- الترويج للاستثمار ضمن سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر؛
- الملامح العامة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- أفاق صناعة الترويج للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

2. الإستثمار الأجنبي المباشر (ماهيته وأهميته)

أصبح موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر أحد المواضيع الرئيسية التي تحظى باهتمام متزايد خصوصا في الدول النامية، خصوصا بعد تراجع مصادر التمويل الأخرى مثل القروض والإعانات، وفيما يلي نتناول مفهوم وأهمية هذا النوع من الإستثمارات.

1.2 مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف المفسرة لهذا النوع من الإستثمارات، لذلك تم إعتماد معيار إيراد التعاريف الصادرة عن مؤسسات أو هيئات دولية، وعلى هذا الأساس يمكن سرد أهم هذه التعاريف مع المؤسسات التي تبنت كل تعريف على النحو التالي:

- يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه " الإستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي، خلاف إقتصاد المستثمر الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع".[1]
- كما عرفته المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أنه: "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (البلدان المضيفة) مع نية تسييرها".[2]
- أما تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (الذي تنتمي إليه الشركات المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر(القطر المستقبل للاستثمار)، وتعرف الشركة الأم المستثمر الأجنبي على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حدا فاصلا لأغراض تعريف الإستثمار الأجنبي.[3]
- أما المؤسسة العربية لضمان الإستثمار فتنظر إلى الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الإستثمارية إلى الأقطار المستقبلة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار. أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار".[4]

من خلال ما تقدم من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن جميعها تؤكد على أنه ذلك النوع من الإستثمارات الذي يتضمن سيطرة على عملية الإنتاج من قبل مستثمر أجنبي في البلد المضيف، مع الحق في الإدارة الذي سببه الملكية الكلية أو الجزئية للمشروع.

2.2 أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظر لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة .

ويمكن تلخيص أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة في النقاط التالية: (5)

- الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة ما يكون مصحوبا بفنون إنتاجية ومنتجات حديثة وكذا مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات تفتقر لها الدول النامية.

- تحقيق إيرادات إضافية للدول النامية المضيفة في صورة ضرائب على المشاريع الناجمة عن هذه الإستثمارات، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت على ميزان المدفوعات حيث لا يحصل المستثمر الأجنبي على أي دخل إلا عندما يدر الإستثمار ربحا.

- قد تكون الإستثمارات مصدرا للحصول على النقد الأجنبي وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوفر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من خبرة ومعرفة بهذه الأسواق.

- تمثل هذه الإستثمارات إضافة للطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة، دون أن ننسى أن جزءا من أرباح تلك الشركات يعاد استثمارها وتستخدم في توسيع الصناعة المحلية وتطويرها، ومن ثم تعتبر إضافة للتكوين الرأسمالي.

- تدفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المنتجين الوطنيين إلى تطوير أساليب الإنتاج، فضلا عن مساهمتها في الارتقاء بأذواق المستهلكين وتطوير أنماط الإستهلاك التقليدية بما تنتجه من سلع عالية الجودة والتي تروج لها بوسائل إعلانية متقدمة.

- يحفز الإستثمار الأجنبي المباشر الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص وظروف عمل تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد، وبالتالي فإن هذه الإستثمارات تعمل على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية والتي تشكو منها الدول النامية.

يتضح مما سبق أهمية الدور الايجابي الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة بصفة عامة والنامية بصفة خاصة، الأمر الذي يحتم معه ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لجذب المزيد منه – ووضع الخطط والبرامج الترويجية الملائمة.

3. مفاهيم أساسية حول الترويج للاستثمار:

أصبحت معظم دول العالم وبغض النظر عن درجة تقدمها، في تنافس محموم فيما بينها لجذب حصة متزايدة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن هنا تبلورت صناعة الترويج للاستثمار وتطورت مفاهيمها كعملية متواصلة وطويلة المدى.

1.3 مفهوم الترويج للاستثمار:

يقصد بالترويج للاستثمار مجموعة الأنشطة والمعلومات والمهام المتعلقة بتحفيز واستقطاب جهات الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية للمساهمة في بعث المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتمويل الفرص الاستثمارية في بلد معين، يشكل الترويج بهذا المعنى المنشط والعامل المحفز للجمع بين الفرص الاستثمارية وجهات التمويل التي تبحث عن تلك الفرص، مع ملاحظة أن الجهد الترويجي عادة يرتبط بخطة التنمية المعتمدة من طرف تلك الدولة.

يهدف الترويج الاستثماري إلى تسويق الفرص الاستثمارية وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية والحصول على مستثمر حقيقي ومقتدر ماليا و مهنيا، يؤمن بالمزايا و المقاصد وأحيانا يتطلب الجمع بين الأطراف المؤثرة في القرار الاستثماري (المستثمر والممول وهيئات الاستثمار)، للوصول إلى مستوى أعلى من الثقة والاطمئنان.

إن تحقيق الأهداف الاستثمارية لا يبنى على النوايا والرغبة بمقدار الحاجة إلى قاعدة معلومات رصينة وطرح فرص ذات قيمة اقتصادية تحظى بقناعة المستثمرين وتتوافق مع أهدافهم مما يجعل الترويج مسؤولية ثقيلة في تحسين سمعة ومركز الدولة إلى خارطة الاستثمار المحلي وإيصال صورة واضحة عن الفرص والموارد ومنظومة التشريعات، ومع تعاظم الحاجة لرؤوس الأموال في تسريع التنمية وتحريك الفرص الاستثمارية تبرز الأهمية الفائقة للترويج الاستثماري والذي يعبر عنه بأنه حزمة من الجهود المنظمة التي تعمل على تنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية بتحقيق المنفعة المشتركة ، وخلق الثقة بالفرص المتاحة والتشريعات النافذة والقناعة بالامتيازات الممنوحة والمقومات المحلية، أما الترويج الخارجي فهو نشاط لترويج الدولة في الخارج كوجهة استثمارية مميزة، ترتكز على دراسات لأسواق الدول لتساعدها في تحديد الدول و المستثمرين المحتملين حيث يتم استهدافهم ضمن إستراتيجية توضع لتشجيع الاستثمار.[6]

2.3 دور الترويج للاستثمار:

يعتبر جهاز الترويج للاستثمار في وضع يؤهله لتحديد متطلبات تحسين المناخ الاستثماري بسبب كونه القناة الرئيسية لالتقاط وجهات النظر القطاع الخاص، لقدرته على تلمس عوامل الجذب والإعاقة وإبراز الثغرات بحكم الاحتكاك المنتظم مع المستثمرين لاكتسابه معرفة تفصيلية وحدس دقيق بالقضايا المتعلقة بالمعوقات القانونية والتنظيمية والإدارية المرتبطة بقطاع الأعمال ولاتصاله بالأطراف المعنية في الحكومة القادرة على إتخاذ التدابير اللازمة.

ويشمل الدور الترويجي لإصلاح السياسات الذي يقوم به جهاز الترويج للاستثمار التالي: [7]

- ✓ إعطاء أولوية لتبني السياسات المفضية إلى تحسين مناخ الاستثمار بصورة متواصلة.
- ✓ التعرف على المعوقات التي يواجهها المستثمر والمعوقات المستجدة قبل أن تصبح موضع شكوى من قبل المستثمر الأجنبي أو المحلي.
- ✓ العمل على الإقلال من الحواجز البيروقراطية والإجراءات الضرورية والمكررة.
- ✓ تحسين الخدمات المقدمة للمستثمر المحتمل ولأصحاب المشاريع القائمة.
- ✓ الدخول في تفاصيل العملية الاستثمارية على كافة المستويات خاصة على مستوى الإدارات .
- ✓ التصدي لعلاج القضايا الخاصة بالبنية التحتية والاتصالات.
- ✓ لعب دور العنصر المساعد مع الأطراف الأخرى.
- ✓ إعداد وتنظيم بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر، بالتنسيق بينه وبين الأطراف الحكومية الأخرى من أجل تعزيز شفافية ومصداقية تلك البيانات واستكمال سجل الإستثمار.

في هذا السياق، توصلت دراسة ميدانية أجريت للاستدلال على أهمية نشاط الترويج للاستثمار ودوره في تعزيز قدرة الدولة على جذب الاستثمار بنسبة متزايدة، إلى نتيجة مفادها، كل زيادة في جهود وأنشطة الترويج بنسبة 10 بالمائة – على أساس اعتماد ميزانية معتبرة- يتوقع أن تؤدي إلى زيادة فعلية في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة بنسبة لا تقل عن 2.5 بالمائة. وقد توصلت الدراسة المذكورة لهذه النتيجة من خلال مراجعة ومقارنة عينة مختارة من 58 هيئة من هيئات تشجيع الإستثمار الوطنية.[8]

3.3 أدوات الترويج للاستثمار:

على صعيد أدوات الترويج للاستثمار وبناء الانطباع العام عن البلد المضيف المستخدمة من قبل جهات الترويج يمكن تقسيمها إلى: [9]

1.3.3 الترويج المباشر للاستثمار:

تقوم الجهة المختصة بالترويج للاستثمار بإتباع عدد كبير من وسائل الإتصال مع المستثمرين المحتملين في مختلف دول العالم ويتضمن أبرزها مايلي:

- قيام جهات الترويج بلقاء المستثمرين الأجانب في إجتماعات خاصة في الداخل أو الخارج مع الغرف التجارية وإتحادات المستثمرين وكل تنظيمات رجال الأعمال، أو مقابلة مسؤولي شركات إستثمارية عالمية وإقليمية كبرى للحديث حول فرص وقطاعات محددة؛
- تنظيم أحداث وملتقيات متخصصة للترويج وعرض فرص الإستثمار ذات الأولوية ودعوة مجموعات من المستثمرين المستهدفين؛
- الاشتراك في المؤتمرات والمعارض والفعاليات العامة التي تحظى بحضور مكثف من رجال الأعمال والمستثمرين؛
- التواصل المباشر مع قوائم محددة ومنتقاة من المستثمرين ورجال الأعمال عبر إرسال مواد تعريفية وفق آلية واضحة تحدد نوعية المواد ودورية التواصل؛

2.3.3 الترويج غير المباشر للاستثمار:

تقوم الجهة المختصة بالترويج للاستثمار بالتواصل مع المجتمع الإقتصادي بشكل عام عبر وسائل الإتصال الجماهيري العامة والخاصة وتشمل ما يلي:

- الحملات الإعلانية مدفوعة الأجر في مختلف وسائل الإعلام والتي يتم تنفيذها عادة عبر وكالات عالمية متخصصة؛
- حملات العلاقات العامة المحلية والعالمية والتي تستهدف التواصل مع مختلف وسائل الإعلام ولكن عبر مواد تحريرية ومعلومات قابلة للنشر الصحفي والإعلامي دون مقابل رسمي لتلك الوسائل، ويشمل ذلك نشر التقارير التعريفية والمعلوماتية المتخصصة عن البلد وإجراء المقابلات مع المسؤولين ونشر تحليلات عن مناخ الإستثمار وتطوراته.

4. الترويج للاستثمار ضمن سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر

تتفاوت أساليب الترويج من بلد لأخر حسب قوة الرؤية الاقتصادية السائدة والقوانين النافذة وطبيعة الموارد والمعطيات المتاحة، فبعض الدول تعتمد أساليب ترويجية تتصف بالخصوصية وبعضها الآخر يتخذ عملية الترويج منهجا يقوم على توجيه جهود الجهات ذات العلاقة باستقطاب رؤوس الأموال بما يعجل من تسويق الفرص ويسرع عملية التنمية.

وقد تمكنت الجزائر رغم وضعيتها الصعبة من جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال فتح المجال أمامه بشكل تدريجي عبر تبني عدة إصلاحات وإصدار عدة قوانين ضمن سياسة الترويج خاصة بالاستثمار منذ استقلالها:

1.4 إصلاحات مرحلة الإقتصاد الموجه:

نميز خلال هذه المرحلة في التالي:

1.1.4 صدور قانون الإستثمارات سنة 1963:

كان هذا القانون موجه أساسا إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية ،لكن لم يطبق ميدانيا على خلفية أن المستثمرين شككوا في مصداقيته . كما لم يتبع بنصوص تطبيقية خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63- 64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون 1966.

2.1.4 صدور قانون الإستثمارات سنة 1966:

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتجديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية مكانة وأشكال والضمانات الخاصة به يختلف النص الثاني جذريا عن النص الأول، يبدو ذلك من خلال المبادئ التي وضعها قانون 1966.

أما في الميدان فقد تم تطبيقه على الإستثمارات الأجنبية والمتعلقة خاصة بالشركات المختلطة وذلك من سنة 1966 إلى 1982 حين قنن المشرع الجزائري والذي سارت عليه الشركات الجزائرية .

3.1.4 فترة الثمانينات:

في سنة 1982 تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها بذلك تكون قد أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل الرأس المال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة.

تأكد هذا الاتجاه سنة 1986 فبعد الأزمة التي عرفتها الجزائر جاء هذا القانون ليعدل القانون 13/82 ليكون متمما له، و قد مكن هذا القانون الشركات الأجنبية من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك شريطة ألا يتعدي الرأسمال الأجنبي % 49 .

2.4 إصلاحات مرحلة إقتصاد السوق:

قامت الجزائر خلال هذه المرحلة بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، وبذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي عرض لأهم القوانين:

1.2.4 قانون النقد والقرض 90:

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية. ومن التغيرات والتحولات الجديدة الذي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي:

- ✓ يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا.
- ✓ حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
- ✓ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين.

2.2.4 المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الإستثمارات:

جاء المرسوم التشريعي رقم 12/93 لتحديد الامتيازات الجبائية والجمركية، حيث تتحدد الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي له، و ترتكز فلسفته على ما يلي: مبدأ حرية الاستثمار، أصناف الاستثمار، مبدأ المساواة، إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، مبدأ التشجيع على الاستثمار.

3.2.4 الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الإستثمار:

بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و الذي يعمل على تعميق الإصلاحات الإقتصادية و خلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية و الأجنبية ،ولقد تم تعديل وإتمام هذا الأمر بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، حيث نص هذا الأخير على ديمومة مجموعة من الضمانات ،و هكذا مع توجه الجزائر

نحو اقتصاد السوق، أصبح المجال مفتوحا أمام المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشاريعهم .كما قامت الجزائر بالمزيد من التسهيلات الجبائية نذكر منها :

- ✓ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها. ويطبق هذا الإجراء لمدة أربع (4) سنوات، اعتبارا من الفاتح جانفي 2007؛
- ✓ تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل وتحافظ عليها: تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، مع الإشارة إلى أن التخفيض حدد بنسبة 50٪ من مبلغ الأجور بعنوان مناصب الشغل المستحدثة و التي تم الحفاظ عليها، في حدود 5٪ من الربح الخاضع للضريبة، دون أن يتجاوز هذا التخفيض01 مليون دينار.

5. الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر كما هو ممثل في الجدول التالي:

جدول رقم (01): أهم الدول المستثمرة في الجزائر (2013-2017)

المنطقة	عدد المشاريع	عدد الشركات	مبلغ (مليون دولار)
الصين	10	5	3.539
سنغافورة	3	1	3.151
اسبانيا	10	6	2.565
تركيا	4	4	2.313
ألمانيا	7	7	380
جنوب إفريقيا	1	1	350
فرنسا	12	10	330
سويسرا	4	4	330
ايطاليا	1	1	232
المملكة المتحدة	2	2	212
أخرى	28	28	892
الإجمالي	82	69	14.293

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الإستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، 2018، ص 61.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصين تحتل المرتبة الأولى وذلك بمبلغ يقدر بـ 3.539 مليون دولار ب10مشاريع. في حين تحتل الإستثمارات المتدفقة من سنغافورة المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر 3.151 مليون دولار متمثلة خاصة في شركة Indorama. وتليها الإستثمارات المتدفقة من اسبانيا –تركيا ألمانيا بـ 21 مشروع ، حيث نلاحظ تركيا ممثلة في شركتين عملاقتين هما (Tosyali Holding-Taypa Tekstil) تليها جنوب إفريقيا بمبلغ 350مليون دولار ثم الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وسويسرا وايطاليا بمبلغ 892 مليون دولار وهذا يعود إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات الأوربية.

عموما يمكن توضيح تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر مليون دولار في المنحنى الموالي:

شكل رقم (01): تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الوارد إلى الجزائر (2003-2017)

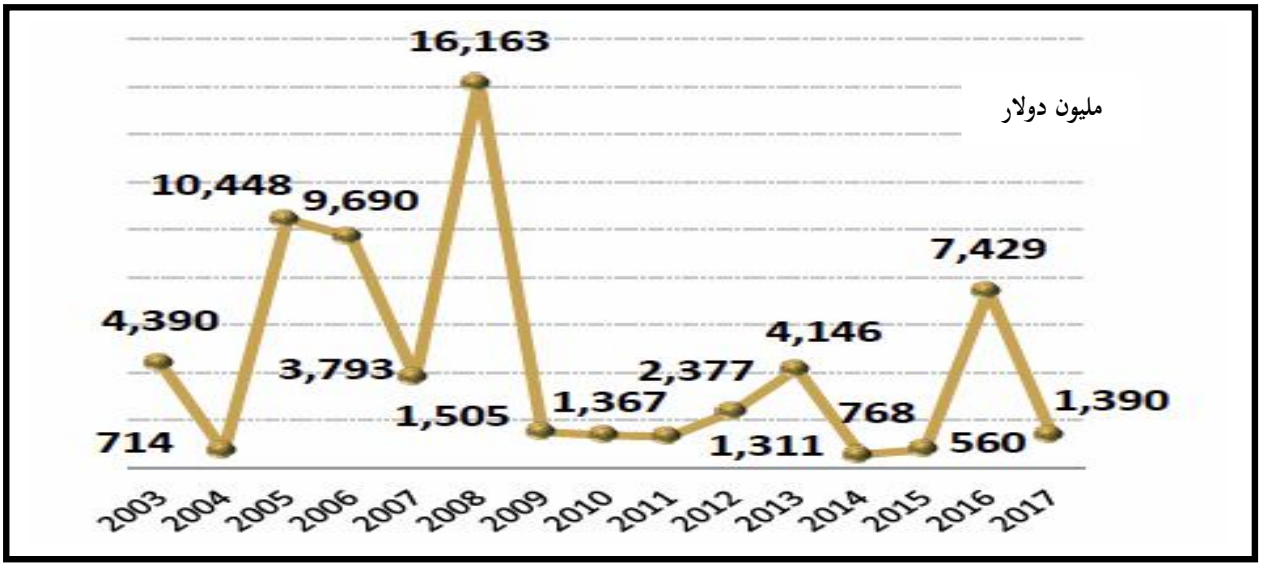

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الإستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، 2018، ص 61.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا مرورا بعدة مراحل، ارتبطت هذه المراحل بطبيعة وشكل الترويج الاستثماري الذي اعتمدته الحكومة بداية من سنة 2003، ويمكن رد ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية من خلال الأمر 01/03 ، ولكن انخفض هذا المستوى سنة 2003ليصل إل 714 مليون دولار ، أما بحلول سنة 2004 شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا في حجم هذه التدفقات الواردة ليتجاوز المليار ، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسين وتطوير بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، ليتواصل هذا التحسن إلى غاية 2007 و 2008 بمقدار تجاوز مليار ونصف مليار دولار،

أما بالنسبة لسنة 2009 وبسبب الأزمة العالمية لسنة 2008، فقد انخفضت النفقات الواردة إلى الجزائر إلى 1.505 مليار دولار بعدما حققت سنة 2008 ما يقارب 16.163 مليار دولار ، ولكن بعد 2009 عرفت المشاريع الواردة إلى الجزائر شبه استقرار وتطور بشكل بطئ لتصل إلى أقصاها 2014 بمبلغ 4.146 مليون دولار لتنخفض في 2014 و2015 ثم تنتعش في 2016 لتصل إلى 7.429 ثم تعاود الانخفاض إلى 1.390.مليون دولار. ويعود هذا التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات ، ومن أهم هذه القطاعات قطاع الاتصالات، التعدين والصلب ، إضافة إلى الامتيازات التي منحتها الجزائر ضمن سياسات الترويج للاستثمار ، وبالتالي فالعديد من القطاعات الاقتصادية التي تملك فيها الجزائر كل مقومات الاستثمار لا زالت مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي ، وخصوصا الزراعة ، السياحة ، النقل والمصارف ، وهذا ما يطرح إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية من إيجاد فرص عمل وتنويع الصادرات وتحويل التكنولوجيا وتطوير القاعدة الصناعية وتخفيض فاتورة المواد الغذائية .

شكل رقم (02): تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الوارد إلى الجزائر (2003-2017)

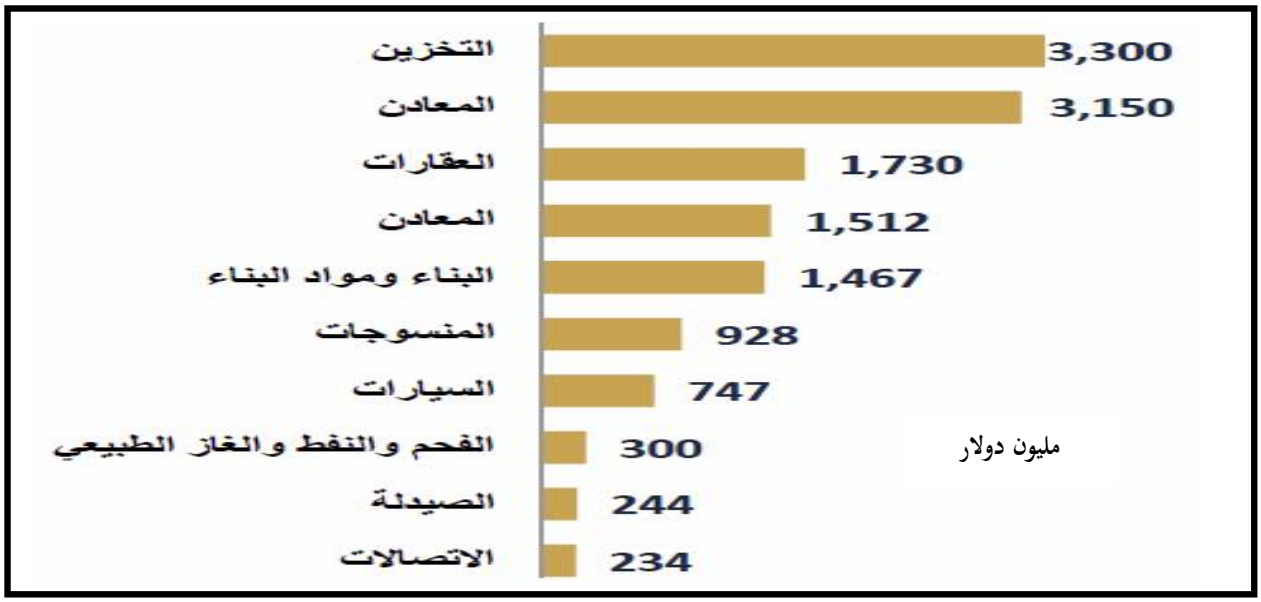

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الإستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، 2018، ص 61.

ما يلاحظ انه رغم السياسات الترويجية التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة إلا أنها لم تكن لتنشط الاستثمارات دون ارتباطها بالبيئة الاقتصادية العالمية، بمعنى أن أوضاع الاقتصاد العالمي و أسعار البترول كانت لها دور كبير في تنشيط وتفعيل الدور الترويجي .

6. آفاق صناعة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تشير التوقعات إلى انه بقدر ما تواجه الدول النامية عامة والجزائر منها تحدي تعزيز منافع العولمة وتقليص آثارها السلبية، بقدر ما تواجه الدول المتقدمة تحدي الحفاظ على تنافسيتها في جذب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، في وقت تنامت فيه أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن تلخيص أهم هذه التوقعات وتأثيرها على الاتجاهات المستقبلية للاستثمار والترويج للاستثمار في الجزائر كالآتي:[10]

- ✓ سيظل التزام الحكومة والدعم الفني والمالي الذي تقدمه المنظمات الدولية المتخصصة عنصرين محوريين لاستخلاص أفضل الفوائد من توطين الاستثمار الأجنبي المباشر على أن تواصل الدول اهتماماتها بتهيئة مناخ الاستثمار الملائم وتعزيز دور المؤسسات في الاقتصاد.
- ✓ لكي تحافظ الدولة على تنافسيتها، ولكي تحافظ هيئات تشجيع الاستثمار على تميز أدائها مستقبلا، فان لابد من استنادها بشكل رئيسي إلى تنمية بيئية داخلية، تدعم توليد الأفكار المبدعة وتطوير أساليب عمل ذكية تعتمد على مواكبة المستجدات والتأقلم الكامل والسريع مع المتغيرات .
- ✓ سيزداد توجه القائمين على أنشطة ترويج الاستثمار إلى الأخذ بأساليب العمل الجديدة ،وفق تطور أساليب أداء الأعمال التجارية الحديثة.
- ✓ إن نجاح جهود الترويج للاستثمار لا يعكسها فقط الإعلان عن عدد التراخيص التي تحصل على موافقة هيئة تشجيع الاستثمار وحجم الكلف الاستثمارية لهذه المشاريع، بل من خلال القياس الحقيقي لمخرجاتها ، لجهة تحقق الفوائد الاقتصادية المرغوبة من الاستثمار (خلق وظائف، زيادة الإيرادات، زيادة الإنفاق على البحث والتطوير...) ومن هنا

فان هيئات تشجيع الاستثمار لابد لها من تطوير المعايير لقياس الأداء والمتابعة لتتناسب مع المعايير العالمية في هذا الشأن وتكيف حسب الخصوصية الوطنية.

- ✓ الواقع يثبت الأداء الهزيل لجهاز الترويج المباشر –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- مقارنة بالدول الأخرى، حتى الدول العربية حيث كان تقرير البنك الدولي عن أفضل ممارسات سياسة الترويج كانت في المجال المتوسط.
- ✓ يلاحظ شبه وعي يحوم حول صناعة الترويج باعتبارها صناعة حديثة العهد في الجزائر يتداخل فيها ما اقتصادي بما هو اجتماعي وما هو اجتماعي بما هو ثقافي.

7. خلاصة:

ختاما لهذه الدراسة يمكن التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النقاط التالية:

- إن الذي قامت به الجزائر من سياسات ترويجية (من خلال الإصلاحات الإقتصادية)، كانت لها آثار إيجابية على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، وذلك من خلال زيادة حجم تدفقه وتوزيعه على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات خارج المحروقات؛
- يبقى حجم الاستثمارات المحققة غير كافي مقارنة بحجم الاستثمارات العالمية؛ أيضا أمام الإمكانيات الكبيرة المتاحة لها؛
- عدم كفاية الأرصدة المالية لمقابلة الأنشطة الترويجية؛
- عدم توفر المختصين في مجال الترويج والإمكانات الفنية؛
- عدم مقدرة توجيه الاستثمار إلى القطاعات ذات الأولوية؛

إن هذه النتائج أثبتت أنه مازال أمام الجزائر الكثير من العمل من أجل تحسين المناخ الاستثماري والعمل على تبني مفهوم صناعة الترويج للاستثمار وتوفير متطلباته ، عندئذ يمكن الحديث عن المرتجى من التدفقات، وعندئذ يمكن تجاوز العوائق التي تأثر سلبا على بيئة الأعمال وانخفاض حصتها من الاستثمارات الأجنبية. على ضوء ما سبق نقترح مجموعة من التوصيات يمكن إعتبارها كمتطلبات أساسية لنجاح صناعة الترويج للاستثمار في الجزائر، وهي كالآتي:

- بناء قاعدة معرفية بشأن القضايا الرئيسية وثيقة الصلة بنشاط الترويج؛
- التحرك الفعال داخليا وخارجيا وفق إستراتيجية فعالة تضمن توفير موارد مالية ولوجيستية مناسبة؛
- ضرورة تمكين الوزارات والمفوضيات والهيئات والإدارات القائمة على أمر الاستثمار بالمركز والولايات، مالياً وإدارياً وفنياً للقيام بدورها الطليعي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إعداد خارطة استثمارية تسهم في وضع خطط وسياسات ترويجية مناسبة تمكنها من الوصول إلى الشرائح المستهدفة من المستثمرين؛
- ضرورة الحصر الدوري لمعيقات الاستثمار ومشاكله، سواء على مستوى التشريعات أو القوانين؛
- المثابرة والتمتع بنفس طويل للعمل الإصلاحي المتدرج.
- العمل على مراحل محددة ومربوطة بنتائج لقياس الأداء.
- بناء شراكات فعالة مع الجهات ذات الصلة والمستثمرين.

8. الهوامش والإحالات:

[1]- صفوت أحمد عبد الحفيظ، **دور الإستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**، دار المطبوعات الجامعية، 2006، ص 35.

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكمية-دراسة تحليلية تقييمية-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 31.

[3]- بابا عبد القادر، أجري خيرة، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02- سبتمبر 2014، ص

[4]- سعد محمود الكواز، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الأقطار النامية**، الملتقى الدولي حول النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر يومي 14و15 نوفمبر 2005، ص 02.

[5]- جلابة علي، بن عمارة منصور، **الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2002-2016)**، الملتقى الوطني الحادي عشر حول: مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات، ، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة، يومي 2018ص 04.

[6]- عدي عزيز علي، حياة عبد الرزاق، **الترويج الإستثماري- تجارب دول مختارة - مع إشارة للعراق**، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/12/25 عبر الرابط: http://investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=119 .

[7]- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، **جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية - الواقع والتحديات**، العدد الفصلي الثالث، سبتمبر 2012 ص 07، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/12/28 عبر الرابط: http://dhaman.net/wp-content/uploads/2016/04/Issue3-2012.pdf .

[8]- منى بسيسو، **تأثير سياسات الترويج الإستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الإستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية**، سلسلة إجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 29، 2008، ص 26.

[9]- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[10]- منى بسيسو، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.